المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
P-ISSN 2710-0952 E- ISSN 2790-1254
العدد 8 لسنة 2023
No. 8 – Feb. 2023

الإلْزَامُ بِالتَّسَلْسُلِ فِي التُّرَاثِ النَّحوِيّ

أ.د كيان أحمد حازم
الباحث: ماهر محمد علي
جامعة بغداد / كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

مُلَخَّص:
أتناولُ في هذا البحثِ موضوعًا لم يَسبِق أن أُفرِدَ له بحثٌ مستقل فيما أعلمُ، هو موضوع الإلزامِ بالتسلسلِ في التراث النحوي، وأعني به إلزامَ الخصمِ خصمَه إبطالَ القولِ في الجدل النحوي، بوقوعِه في التسلسل، والتسلسل وجهٌ من وجوه الإحالة، يمكن إجماله بأنه توقف الشيء على شيءٍ متوقّفٍ على آخر. وسيأتي تفصيله في البحث.
ويلزم مَن وقع في التسلسل أن يحيل، فيبطل قوله. وقد سلك النحويون هذا المسلك الإلزامي في نقاشاتهم وجدلهم في مسائل الخلاف، فكان حريا أن يُبحث، وتُتَحرَّى مسائله، التي كان من الصعب جدا التقاطها من ثنايا كتب النحو، في التراث النحوي الواسع، والله أسأل التوفيقَ والسداد، وهو نِعمَ المسؤولُ والمستعانُ.
كلمات مفتاحية : الالزام ، التراث ، الجدل النحوي

Obligation by Sequence in the Grammatical Heritage

Prof. Dr.Kayan Ahmed Hazim
University of Baghdad
College of Arts
Department of Arabic Language

Maher Mohammed Ali
University of Baghdad
College of Arts
Department of Arabic Language

Abstract
In this research paper, I deal with a topic which I have not previously seen singled out for independent research, as far as I know, and it is the subject of the obligation of sequence in the grammatical heritage. I mean that the opponent nullifies the statement of his opponent in the grammatical argumentation, and this is done by falling into the sequence. Sequence is one of the aspects of impossibility. It can be summed up as following: the dependence of one thing on another which is, in turn, dependent on another. I divided it into an introduction and five sections, in which I mention its definition in language and terminology, its theorizing discussions, and then applied issues.
Keywords: obligation, heritage, grammatical controversy

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، وبعدُ:
فإن هذا بحثٌ أَنشُد به دراسةَ مسلك جدلي إلزامي، لطيف الفكرة، قوي الحجة، تبرز أهميته في مدى قوته قطعًا للجدل، وحسمًا للخلاف، فما إن يثبت وقوع الخصم فيه حتى يرفع خصمه راية الانتصار، يشدّها البرهان القاطع على الإحالة، التي ما للواقع فيها من فواق، ذلك هو الإلزام بالتسلسل.

ولقد قسمت البحث إلى تمهيدٍ، وخمسةِ محاور، أما التمهيد ففيه أُنظِّر للإلزام بالتسلسل، لغةً، واصطلاحًا، وأذكر فيه أنواعه، وعلاقته بالإلزام.
وأما المحاور الخمسة فهي مجموعة المسائل، التي تمثل الجانب التطبيقي للإلزام بالتسلسل.
الإلزام طريقة يسلكها المجادلُ، أو الخصمُ، لإبطالِ قولِ خصمه، وله مسالكُ، منها الإلزام بالتسلسل، فإذا أثبت الخصمُ، أو (الملزمُ)، أن خصمَه (الملزَم) وقع في التسلسلِ فقد أثبت كونَ قولِ هذا الخصمِ باطلًا، وكان قوله هو المعتمد في المسألة.
وهو –الإلزام بالتسلسل- مسلك أصولي جدلي، سلكه كثير من المتجادلين في مناظراتهم، وفي هذا البحث سأحاول بسط موضوع الإلزام بالتسلسل في مسائل النحو، مع التمثيل، والتفصيل، والله المستعان.

(التسلسل) في اللغة:

هو مصدر على زنة (تَفَعْلُل)، من الجذر (س، ل، ل)، الدال على التتابع والاتصال والامتداد، فيقال: تَسلسلَ الشيءُ، يَتَسَلسَلُ، إذا تتابعَ واتصلَ[1]، و"السَّلسَلَةُ اتصالُ الشيءِ بالشيءِ، وبذلك سُمّيت سِلسلةُ الحديد، وسِلسلة البرق المستطيلة في عرض السحاب"[2].

(التسلسل) الاصطلاح:

هو: ترتيب أمورٍ غيرِ متناهية، يتوقف كل سابق منها على لاحق[3]. والعلاقة بينه وبين الدور هي علاقة الاستحالة لتوقف شيء على شيء، إلا أن الفرق بينهما أنَّهُ في الدور يتوقف (أ) على (ب)، و(ب) على (أ)، وقد يكون بين (أ) و(ب) واسطة، لكن الأمر في الدور لا بد أن يعود إلى (أ)، أما التسلسل فيتوقف فيه (أ) على (ب) و(ب) على (ج)، و(ج) على (د)، و(د) على (هـ) وهكذا يتسلسل الأمر لكنه لا يعود إلى (أ).
وقد ذكر الجرجاني(ت) أقساما للتسلسل؛ "لأنه لا يخفى؛ إما أن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها، كالتسلسل في الحوادث، والأول إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني كالتسلسل في النفوس الناطقة، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيًّا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصفات، أو وضعيًّا كالتسلسل في الأجسام"[4].

ويمكن إيضاح تقسيم الجرجاني بالمخطط الآتي:

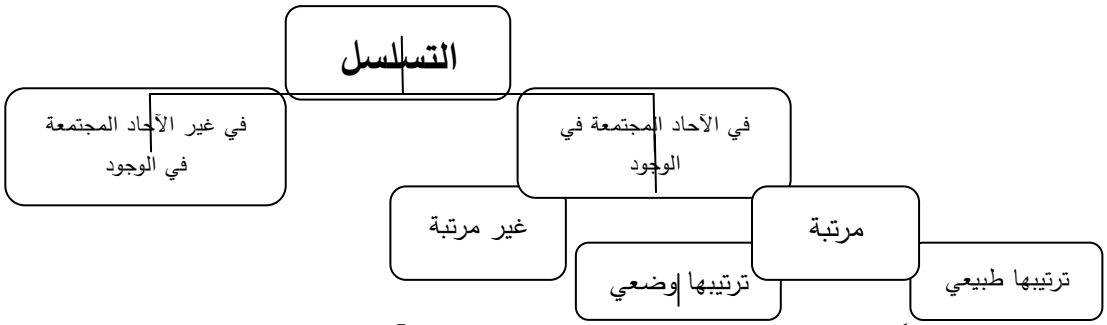

ثم أردف قائلًا: "والمستحيلُ ... الأخيرُ دون الأولين"[5]. وقوله: (الأخير) يعني: التسلسل الحاصل في الآحاد المجتمعة في الوجود، التي بينها ترتيب وضعي.

وقال التهانوي(ت): "فاستحالة التسلسل عند الحكماء مشروطة بشرطين: اجتماع الأمور الغير المتناهية في الوجود، والترتيب بينها إمّا وضعًا أو طبعًا"[6]. وهذا مخالفٌ لما ذكره الجرجاني، لأن التهانوي أدخل المترتبةَ ترتيبًا طبيعيًّا في المستحيل عندهم، ولم يدخلها الجرجاني كما تقدم.

واستحالة التسلسل "عند المتكلمين ليست مشروطة بالشرطين المذكورين، بل كلّ ما ضبطه الوجود يستحيل فيه التسلسل"[7].

وقد نقل التهانوي تقسيم الجرجاني المتقدم، إلا أنه عكس الترتيب بين الثاني والأول، ثم قال: "والأقسام بأسرها باطلة عند المتكلّمين دون الأول، والرابع عند الحكماء"[8].

والحاصل أن التسلسل الذي نعنيه بهذا المبحث هو الكائن في الآحاد المجتمعة في الوجود، المترتبة ترتيبًا طبيعيًّا، فهو باطل عند الأصوليين[9].

مسائل في الإلزام بالتسلسل:

1. الاعتراض على حدِّ الفعل بأنَّه (ما دلَّ على زمانٍ) ونحوه:

اختلف النحويون في حدِّ (الفعل)، وفي طريقة وضعهم حدًّا له، وفي معايير تحديده، وتمييزه من غيره من أقسام الكلام، كحدِّه بالتمثيل، وبالدلالة، وغير ذلك[10]، ولكن الذي يقع فيه الإلزام منها هو قضية حدِّ الفعل بدلالته على الزمان، كما سيأتي إن شاء الله.

فقد كان سيبويه(ت) أول من وضع للفعل حدًّا، فيما وصل إلينا، في (باب علم ما الكلم من العربية) إذ قال: "وأما الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيت لِما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطع"[11]، فصرح بدلالة الفعل على (الحدث)، وألمح إلى دلالته على (الزمان) ولم يصرح بلفظ الزمان ولا مشتقاته.

وأول ما نقل في التصريح بدلالة الفعل على الزمان ما رواه أحمد بن فارس (ت395هـ) عن الكسائي(ت189هـ)، إذا قال: "قال الكسائي: الفعلُ ما دلَّ على زمانٍ"[12]، وهو الذي رجّحه ابن فارس بعد عرض حدود النحويين وبعض ألفاظهم.

وذكر أبو العباس ثعلب(ت) دلالة الفعل على الزمان، إذ قال: "وكلُّ ما كان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه، لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه، والفعل يدل على الوقت... وإذا قال: قام عبد الله، دلَّ على مكانٍ وزمانٍ وفعلٍ"[13].

فواضح في قوله (الفعل يدل على الوقت) وقوله (قام عبد الله: دل على مكان وزمان) أنه يرى دلالة الفعل على الزمان.

ومنهم من ذكر دلالة الفعل على (معنى) بدلا من (حدث)، فقال ابن السراج: "الفعل: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل"[14]، وبنحوه قال أبو علي الفارسي(ت)[15].

و(المعنى) هنا لا يعني (الحدث)، بدلالة قوله: "وقلنا: (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط"[16]، فذكر أن الأسماء تدل على معنى، ومعلوم أن من الأسماء ما لا يدل على حدث، كأسماء الأعلام ونحوها، فالمعنى إذًا أعم من الحدث.

ثم أخذ النحويون يحدون الفعل بأنه ما دل على حدث وزمان، فقال أبو القاسم الزجاجي(ت): "والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل"[17]، وقد اعترض ابن عصفور(٦٦٩) في شرحه كلامَ الزجاجي على حدِّه، وما يشبهه مما تقدمه، لاشتماله على لفظي (ما) و (أو)، إذ لا ينبغي أن تستعمل في الحدود ألفاظٌ مبهمةٌ أو محتملة[18].

وقدَّم بديلا منه فقال: "والحدُّ الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة، أو ما قوّته قوة كلمة، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان"[19]. ولكنه استعمل لفظ (أو) أيضا، فوقع فيما أخذه على الزجاجي. على أن الذي يهمنا في تعريفه إشارته إلى الزمان.

وقال أبو سعيد السيرافي(ت)، في معرض كلامه على تسمية النحويين (الفعل) فعلا: "فلقبوا بالفعل كلّ ما دل لفظُه على حدثٍ مقترن بزمان، ماض، أو مستقبل، أو مبهم في الاستقبال والحال، لينماز مما لقبوه بالاسم والحرف"[20].

وقال الزمخشري: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"[21].

فلعل هذا الحد هو أشهر حدود الفعل، وأكثرها دورانا بين النحويين، ولكن بعض النحويين اعترض على هذا الحدِّ بوارد منطقي، يؤدي به إلى التسلسل، ذلك أن عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت) أورد اعتراضا يرى أنه يوقعهم في التسلسل، فقال: "وأورد على الحدِّ: نحو: خَلَقَ اللهُ الزمانَ، فإنّ (خلق) هنا لا يدل على زمان؛ لِما فيه من التسلسل"[22].

أي: أنه لو كان الفعل الماضي هو ما دل على حدث في زمان انقضى لَقيل: فما دلالة الفعل (خَلَقَ) في جملة (خلَقَ اللهُ الزمانَ)؟ فإن قالوا: دل على زمان مضى، قيل لهم: فمن خلق ذاك الزمان؟ فيقال: خلقه الله، فيقال: وما دلاله (خلقَه)؟ وهكذا يتسلسل السؤال إلى ما لا نهاية، وهذا محال.

ولم يكن الفاكهي أول من ذكر هذا الإلزام، فهو قديم، ذكره أبو علي الفارسي(ت) ورده ردا واضحا وبيَّن مراد النحويين من ذلك، فقال: "ومن أصحابنا من يقول في وصفه: إنه ما دل على حدث وزمان. ويدل على قولهم هذا أنا نجد الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة، معرفتها ونكرتها، ومبهمها ومخصوصها، كما نجدها تتعدى إلى جميع أقسام المصادر، فلولا أن فيها دلالة على مهمة اللفظ، ما كانت لتتعدى إلى جميع ضروب الأزمنة ... وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف: أرأيتهم قولكم: خلق الله الزمان، هل يدل هذا على زمان قلته؟ فإن قلتم: لا، فسد الوصف. وأن قلتم: يدل، فقد ثبَّتُّم زمانا قبلُ، وذلك ممتنع لِما يجيبون به عن ذلك، أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن، وما يتخاطبون به، ويتعارفون، وهذا النحو غير ضيق في كلامهم"[23].

وقد أشار أبو سعيد السيرافي(ت) إلى قريب من هذا المعنى، من غير إيراد الاعتراض المتقدم، وذلك حين شرح كلام سيبويه على عدم وضع أبنية أفعال للمكان، فقال: "الأماكن فيها خلقٌ ثابتة مختلفة، كاختلاف الناس وثباتهم، وهي جثث كما أن الناس جثث. والدهر جزء منه يبقى ولا يثبت، وليس فيه خلق مختلفة، وإنما هو الليل والنهار يتكرران ويعودان بساعاتهما، ويقرب من الفعل بأشد من قرب المكان؛ لأن الفعل أيضا إنما هو حركات تتقضّى كتقضّي الزمان، وإنما أعني بـ(الفعل) هاهنا ما عناه النحويون، دون الفعل الحقيقي؛ لأن العالم إنما هو فعل الله –تعالى- أحدثه وخلقه، وإنما أعني اللفظ بـ(فَعَلَ) و(يَفعَلُ) وذلك أن الإنسان إذا كان في حال فعل، فقلنا إنه يفعل الآن، لم يثبت على هذا أكثر من وقت واحد حتى يصير إلى أن تقول: فعل، فحال الفعل متقضية غير ثابتة كالزمان، فاعرف ذلك، إن شاء الله –تعالى-"[24].

فعليه يكون قصد النحويين من دلالة الفعل على الزمان اصطلاحيا، لا لغويا مطلقا، وهذا معنى قول أبي علي: إن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن، وما يتخاطبون به، ويتعارفون.

فيكون في جملة (خَلَقَ اللهُ الزمانَ) زمانان: الأول اصطلاحي؛ وهو المتضمن في الفعل (خلق) الدال على المضي بالقياس إلى آنِ التكلم، والثاني لغوي؛ وهو ما دل عليه لفظ (الزمانَ)، فالأول مختلف عن الثاني من حيث التداول، وبهذا يسقط إلزام الفاكهي للنحويين بالتسلسل، لفساد الملزوم واللازم.

2. إعراب المخصوص بالمدح أو الذمّ خبرًا لمحذوف:

اختلف النحويون في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم، في نحو: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئسَ الرجلُ عمرٌو، فأجاز الجمهور في إعرابه وجهين:

أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره ما قبلَه، أي: جملة (نِعمَ الرَّجلُ).

والثاني: أنه خبر لمبتدإٍ محذوف، تقديره: هو، أي: نِعمَ الرجلُ هو زيدٌ[25].

على أن بعضهم قدَّمَ وجهًا على وجه، كابنِ جِنّي الذي قدم كونه خبرا، إذ ذكر هذا الوجه أولا، وترك الوجه الثاني لاختيار المعرب، فقال: "قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الغلامُ جعفرٌ، فـ(الرجلُ) مرفوع بفعله، و(زيدٌ) مرفوع لأنه خبر مبتدإٍ محذوفٍ، كأنّ قائلا قال: من هذا الممدوح؟ فقلت: زيدٌ. أي: هو زيدٌ. وإن شئت كان (زيد) مرفوعا بالابتداء وما قبله خبر عنه متقدم عليه"[26].

ومنهم من ساوى بين الوجهين، كابن مالك(ت)، فالأمر عنده أن "للقائل: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، أن يجعل (زيدا) خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، وأن يجعله مبتدأً مخبَرًا عنه بـ(نِعمَ) وفاعِلِها"[27].

وقال سيبويه: "وأما قولهم: نِعمَ الرجلُ عبدُ الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبدُ الله، عمل (نِعمَ) في (الرجل) ولم يعمل في (عبد الله).

وإذا قال: عبدُ اللهِ نِعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال: نعمَ الرجلُ. فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال: عبدُ الله، فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعمَ الرجلُ"[28].

فالظاهر من كلام سيبويه(ت) أنه يعربه مبتدأً، حين فرق بين جملتي (زيدٌ نِعمَ الرجلُ) و(نِعمَ الرجلُ زيدٌ)، وقد أردف: "فـ(نِعمَ) تكون مرة عاملةً في مضمَرٍ يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة (ويحَه) و(مثله)، ثم يعملان في الذي فسر المضمر عملَ (مثله) و(ويحه) إذا قلت: لي مثله عبدا. وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه. فهي مرة بمنزلة (رُبَّهُ رجلًا)، ومرة بمنزلة (ذهب أخوه)، فتجرى مجرى المضمر الذي قدم لما بعده من التفسير وسد مكانه، لأنه قد بينه، وهو نحو قولك: أزيدا ضربته"[29].

وقال أبو علي الفارسي(ت) في تعليقته على كتاب سيبويه: "وأما قولهم: نِعمَ الرجلُ عبدُ اللهِ، فهو بمنزلةِ قولِه: ذهبَ أخوه عبدُ اللهِ، عملَ (نِعمَ) في (الرجلُ) ولم يعمل في (عبدُ الله)، وإذا قال: عبدُ اللهِ نعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة قوله: عبد الله ذهب أخوه ... إذا قدر (نعم الرجل زيد) تقدير (ذهب أخوه زيد) فالكلام جملة واحدة تقديره: زيد ذهب أخوه، فهو بمنزلة: زيد منطلق، فإذا قدرته كذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء، وإذا قال: نعم الرجل عبد الله، فقد [جعل] (عبد الله) جوابا، كأنه لما قال: نعم الرجل. قيل: من هو؟ فقال: عبد الله، مجيبًا، فعبد الله خبر ابتداء محذوف، فالفصل من هذا الوجه"[30].

فبيّن أن المخصوص يعرب مبتدأً إذا قيل: زيد نعم الرجل، وخبرًا إذا قيل: نعم الرجل زيد.

ولمّا ذكر الزمخشريُّ(ت) الوجهَين قال: "فالأوّل على كلامٍ، والثاني على كلامَين"[31]، أي: أنه على "الوجه الأول يكون (نعم الرجل) له موضع من الإعراب، وهو الرفع بأنه خبر عن (عبد الله)، ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر.

وعلى الوجه الآخر يكون جملتين: جملة أولى فعلية لا موضع لها من الإعراب، وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الأولى. وليست إحداهما متعلقة بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الأولى كذلك، فالأولى على كلام واحد، والثانية على كلامين"[32].

وزاد بعضهم وجها ثالثا، فذهب "أبو سعد صاحب المستوفى إلى أنه بدلٌ من (الرجلُ)"[33].

وذهب بعض المتأخرين كأبي حيان الأندلسي(ت) إلى "أنه لا يجوز في هذا المخصوص إلا أن يكون مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر له، كما لو كان تقدم على الجملة"[34].

وقال: "وإعرابه مبتدأ مع التأخر -ولا يجوز غيره- هو مذهب سيبويه، على ما نبيّنه إن شاء الله، وهو اختيار ابن خروف وهذا المصنف[يعني ابن مالك]"[35].

ووافقه ابن هشام الذي قال بعد ذكر القولين: "على أن التحقيقَ الجزمُ بأنّ المخصوصَ مبتدأٌ، وما قبله خبرٌ، وهو اختيار ابن خروف، وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه"[36].

وردَّ أبو حيان مذهب الجمهور في تجويز كون المخصوص خبرَ مبتدإٍ واجبِ الإضمار، أو أن يكون مبتدأ حُذف خبره، وألزمهم الوقوع في التسلسل، فقال: "وأبطل المتأخرون الأمرين بوجهين؛ أحدهما:

أنه إمَّا أن تقدّر مرفوعًا، هو الممدوح، وهو محذوف، أو لا، فإن لم تقدِّر كان الممدوح محذوفًا من جملة المدح لأنَّ ما بعده مستقلّ، وقد تقدَّم أنه لا بدَّ منه، ولا تستقلُّ بنفسها، وإن أضمر فيكون التقدير في قولك نِعمَ الرجلُ زيدٌ: زيد هو نِعمَ الرجلُ، ويقع الكلام في (هو)، فيؤدي إلى التسلسل"[37].

أي: أن ما يقع في الممدوح عند الفصل سيقع في المقدَّر فيؤدي إلى التسلسل، إذ إن أصل الجملة عند تقدير مبتدإٍ محذوف: نعمَ الرجلُ هو زيدٌ، فيستقر عندنا كلامان كما قال الزمخشري، أي جملتان مستقلتان، الأولى (نعم الرجل) والثانية (هو زيد)، فتحتاج الجملة الأولى إلى مخصوص لها حينئذ، لأن (زيد) استقلَّ مع مبتدَئه، فإذا قدرنا لجملة المدح مخصوصا لها تصير (نعم الرجل هو)، ثم يجري على (هو) ما جرى على (زيد) من قبل، فيَجيءُ التسلسلُ.

ويمكن إيضاح هذه الصور المتسلسلة بالآتي:

(نعم الرجل) / (هو زيد)

(نعم الرجل هو) / (هو زيد)

(نعم الرجل)/ (هو هو) (هو زيد)

(نعم الرجل هو) / (هو هو) / (هو زيد)

(نعم الرجل) / (هو هو) / (هو هو) / (هو زيد)

(نعم الرجل هو) (هو هو) / (هو هو) / (هو هو) / (هو زيد)...

وهكذا كلما قدَّرتَ مخصوصا للأولى استقلَّ، فقدَّرتَ للجملة الأولى ضميرا، ثم استقلّ، فقدَّرتَ له آخر، فيتسلسل الأمر إلى غير مُنتهًى.

وهو إلزام صحيح، جاء فيه الملزمُ (أبو حيان) بملزوم رصين، وهو وقوع قول المجيزين الأمرين في التسلسل، وهو محال، فلازمه الإبطال للإحالة.

3. العامل في المصدر التالي (أمّا):

اختلف النحويون في العامل في المصدر الذي يتلو (أمّا)، في نحو: أمّا الصبرُ فصابرٌ، وأما عِلمًا فعالمٌ، لاختلاف لغات العرب فيه، إذ يرفع بنو تميم المصدر بعد (أمّا) إذا كان معرفةً، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرةً، والنصب عندهم أكثر.

والحجازيون يجيزون النصب والرفع في المعرَّف، ويلتزمون نصبَ المنكّر[38].

ومن هنا جعل سيبويه(ت) المنصوب المعرَّف مفعولا له، والتقدير عنده: أما المذكورُ من أجلِ العلمِ فعالمٌ[39].

والأخفش (ت) يجعل المنصوب مصدرا مؤكّدا في التنكير والتعريف، والعامل فيه عنده ما بعد الفاء، بشرط عدم اقترانه بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، فتقدير (أمّا علما فعالم): مهما يكن من شيء فالمذكور عالمٌ علما. فهو كتقدم المفعول به في قول الله –جلَّ جلالُه- ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[الضحى: 9]، والتقدير: مهما يكُنْ مِن شيءٍ فاليتيمَ لا تقهر، أو فلا تقهر اليتيمَ[40].

وذهب الكوفيون إلى أن المنصوب بعد (أمّا) من المصادر مفعولٌ به، والعامل فيه فعل مقدَّر، وتقدير (أمّا علمًا فعالمٌ) عندهم: مهما تذكرْ عِلمًا فالذي وصفتَ عالمٌ. أو: مهما ذكرتَ عِلمًا فالمذكورُ عالمٌ[41].

وهو الصواب عند ابن مالك(ت)؛ "لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكّد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانعٌ يمنع منه في لفظ ولا في معنى، فكان أولى من غيره"[42].

أما إذا كان تالي (أمّا) صفة منكّرة نحو: أمّا صديقًا فصديقٌ، فقد وافقهم ابن مالك(ت) في تعيّن الحالية، وكان العامل عنده "فعل الشرط المقدر، ويجوز أن يكون العامل الصفة التي بعد الفاء، ويكون الحال مؤكدا، وكذلك يجوز الوجهان في (أمّا صديقًا فليس بصديق) ... وزعم الأخفش أن (صديقا) منصوب بـ(يكون)؛ والتقدير: أما أن يكون إنسانٌ صديقا فالمذكور صديق. وردَّ المبرد قولَه، ولم يذكر حجة الرّدّ. والحجة أنا إذا قدرنا (أن يكون) لزم كون (أن) وصلتها في موضع نصب على المذهب المختار. وينبغي أن يقدر قبلها (أن يكون) آخر ويؤدي إلى التسلسل، والتسلسل محال"[43].

والظاهر في عرض ابن مالك للمسألة وذِكره الأقوال وترجيح أحدها أنه ألزم من خالفهم في المسألة إلزامَين: أولهما الخروج عن الأصل، في كونهم أعربوا المنصوب حالا، أو مصدرا مؤكدا، ولكن هذا الإلزام لا يلزمهم، وهو غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أن الترجيح يختلف عن الإلزام في كونه لا يمنع القول المرجوح، بخلاف الإلزام فهو أكثر صرامة في المخالفة وأبلغ في منع صحة قول الخصم، ففَقَدَ بذلك شرطَ منع الملزم من قبول الملزوم، لأن المرجوح قد يكون مقبولًا عند قومٍ، لكن الراجح أكثر قبولا.

والآخر: أن قول ابن مالك مردود أيضا؛ "لأنّه لو كان على إضمار الفعل المتعدي الناصب له لم يكن ذلك مختصًّا بالمصدر، نحو: أمّا علما فعالم، أو بالصفات نحو: أمّا صديقا فصديق...، وكان جائزا في كل الأسماء، وقد نصّ سيبويه على أنّه لا يجوز في مثل (أما الحارث فلا حارث لك وأما البصرة ... وأمّا أبوك ...) إلّا الرفعُ، وذكر أنّه لا سبيل إلى النصب. ولو كان النصب على ما اختاره المصنف لجاز"[44].

فهذا إلزام من ناظر الجيش(ت) لابن مالك، وهو إلزام بالخُلْف[45]، وذلك أنه لو كان قول ابن مالك صحيحا لجاز أن يجري على كل اسم، فلما لم يصحَّ في كل اسم كان فاسدًا.

وأما الإلزام الثاني عند ابن مالك -وهو إلزامه الأخفشَ بالوقوع في التسلسل، وذلك في رده عليه في تقدير (أن يكون) عاملا في المنصوب في جملة (أمّا صديقا فصديق)، لأن تقديره: أما كون إنسان صديقا فالمذكور صديق، ثم سيحتاج المصدر المؤول (كون) المعوض من (أنَّ) وصلتها إلى تقدير (أن يكون) آخر، وهذا الآخر سيحتاج إلى تقدير أيضا، وهذا تسلسل بيّن؛ لاحتياج كل تقدير إلى آخر- فيبدو صحيحا أوَّلَ وهلةٍ، ولكنه غير صحيح أيضا؛ لأن ابن مالك حاكَمَ الأخفشَ على ما يقدره هو، أي على مذهبه في المسألة لا على مذهب الأخفش، وهو حاصل إيراد ناظر الجيش(ت) على ابن مالك، لأنه "لا يلزم ما قال من كون (أن) وصلتها في موضع نصب، بل يكون في موضع رفع على الابتداء، والتقدير: أمّا كونُ إنسانٍ صديقا فأنت صديق، والراجع محذوف، أي: فأنت صديق مثله، أي: مثل كونه صديقا، ولو فرضنا أنّ (أن يكون) في موضع نصب، لم يلزم أن يكون منصوبا بـ (أن يكون) مضمرة، بل يكون العامل فيه النصب الوصف الذي بعد الفاء، ويكون (أن يكون) مفعولا له، والتقدير: أمّا لأن يكون إنسان صديقا فالمذكور صديق"[46].

وعليه يظهر أن ابن مالك ألزم مخالفيه ألزاما لا يلزمهم؛ لعدم تمام شروط الإلزام كما تبين، لسقوط الملزوم واللازم.

4. مجيء (مِن) لابتداء الغاية:

وقع في مجيء حرف الجر (مِن) لمعنى ابتداء الغاية خلافٌ بين النحويين، فرأى أهل البصرة أنها لا تأتي لهذا المعنى، وأوّلوا كل ما جاء شاهدًا على ذلك، بتقدير مصدر مناسب للمقام بعدَ (مِن)، نحو قوله -تعالى-: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[التوبة: 108]، وقول زهير ابن أبي سلمى(ت609م):

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ شَهرِ[47]

فقدروا في الآية: مِن تأسيسِ أولِ يومٍ، وفي بيت زهير: مِن مَرّ حججٍ ومِن مَرّ شهرٍ، وهكذا صنعوا مع بقية الشواهد التي جاءت فيها (مِن) قبلَ الزمان[48].

وأما الكوفيون فأثبتوا هذا المعنى لـ(مِن)، واحتجوا بالشواهد المروية عن العرب من غير تأويل[49]، وإلى هذا القول ذهب الأخفش(ت215هـ)، وروى عن العرب سماعًا قولهم: مِن الآن إلى غد[50]، وتبعهم جمعٌ مِن النحويين كابن مالك(ت672هـ)[51]، وابن الصائغ (ت720هـ)[52]، وأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)[53]، والشاطبي(ت790هـ) في شرحه للألفية[54]، على أن الشاطبي(ت) لم يكتفِ بالاحتجاج بالشواهد فحسب، بل أخذ في تفنيد قول البصريين، وألزمهم الإحالة في "تقدير المصدر؛ لما يلزم عليه من التسلسل، ... لأنك إذا قدرت في الآية: مِن تأسيسِ أوّلِ يومٍ، اقتضى قصدُ التاريخِ تقديرَ زمان قبل التأسيس، حتى يكون المعنى: مِن زمانِ تأسيسِ أوّلِ يومٍ، فترجع المسألة إلى أول أمرها، فيفتقرون إلى تقدير مصدرٍ، هكذا أبدًا، وهو باطل، وهكذا سائر الشواهد، فالذي تلخص من هذا أن دخولها على الزمان ثابت غير مندفع"[55].

أي: أنك حين تقدر المصدر (تأسيس) لجملة (من أول يوم)، سيقتضي السياق المقصود -وهو سياق زماني- تقديرَ ما يدل على هذا القصد، كتقدير (زمان)، فتصير (من زمان تأسيس أو يوم)، فيجري على (زمان) ما جرى على (أول يوم)، فتقدر له المصدر (تأسيس) مرة أخرى، فتقدر قبله (زمان)، وهكذا يتسلسل التقدير.

وهو إلزام صحيح توافرت فيه عناصر الإلزام الأربعة: المُلزِم: الشاطبي، والمُلزَم: البصريون، واللازم: التسلسل، والملزوم: وقوع التقدير في التسلسل، وهو محال، لذا أبطل قولهم.

5. الوقف على المنعوت، ثم الابتداء بالنعت:

هذه المسألة مركّبة الخلاف، إذ يتفرع الخلاف فيها على خلاف نحوي سابق، في العامل في النعت، وقد اختلف النحويون في العامل في النعت على أربعة أقوال:

أحدها: أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، يَنصَبُّ عليهما انصبابةً واحدةً، وهو قول المبرد(ت) وابن السراج(ت) وابن كيسان(ت)، وعُزِيَ إلى الجمهور، ونُسِب إلى سيبويه(ت)[56].

والثاني: أن العاملَ فيه التبعيةُ، وهو مذهب الخليل(ت) وسيبويه(ت) والأخفش(ت) والجرمي(ت)[57].

والثالث: أن العامل فيه هو وقوعه في معنى الاسم المنعوت، من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه، ذكره السهيلي(ت) ورجّحه[58].

والرابع: أن العامل في النعت مقدّرٌ، من جنس الأول، فالعامل في (العاقل) من جملة (جاءني زيد العاقل) هو فعل تقديره: جاءني، أي: جاءني العاقل[59].

ثم اختلفوا -تبعا لما تقدم- في جواز الوقف على النعت، ثم الابتداء بالمنعوت، وهي ثمرة الخلاف الأول وفائدته، كما عبر عنها السيوطي(ت)[60] والصبان(ت)[61]، فمن ذهب إلى أحد الأقوال الثلاثة الأُوَلِ لم يُجِز الوقفَ على المنعوت والابتداءَ بالنعت؛ لأن العامل فيها –أعني الأقوال الثلاثة- إما لفظي متّحدٌ مع المنعوت، وهو القول الأول، وإما معنوي لا يسوغ معه الاستقلال؛ كما في القولين الثاني والثالث.

وأما من ذهب إلى القول الرابع -وهو كون العامل مقدَّرا- فيجيز الوقف على النعت والابتداء بالمنعوت، نحو: جاءني زيد، العاقل. فيقف على (زيد)، ثم يبتدئ بـ(العاقل)، لأنه مرفوع بفعل مقدر، فجاز استقلاله لمّا صار مع الفعل المقدر جملةً مستقلة.

وفي هذا القول الأخير يقع الإلزام بالتسلسل، لأن الصفة (العاقل) حينئذ ستكون مفتقرة إلى موصوف، ثم يوقف عليها فترتفع بفعل مقدر آخر؛ فتفتقر إلى موصوف أيضا، وهكذا يتسلسل الأمر، ولذا قال السيوطي: "وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قدّر: جاءني العاقل، والصفةُ لا بدَّ لها من موصوف؛

فيكون التقدير: جاءني زيد العاقل، ثم يقدر أيضا: جاءني العاقل، ويكون التقدير أيضا: جاءني زيد العاقل، وهكذا أبدًا، متى أولى العامل الصفة قُدِّرَ بينهما موصوف، ومتى استقلَّ العامل بموصوف قُدِّر مع الصفة عامل آخر، إلى مالا يتناهى، وذلك محال.
فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة"[62].
وهو إلزام صحيح، جاء فيه الملزِمُ (السيوطي) بملزوم صحيح، هو التسلسل، فلا يَختلِفُ على كونه محالا أحدٌ، ثم كان الوقوع في التسلسل لازما واضحا من مذهب الملزَمين لمّا قدروا العامل، وبذلك ألزمهم التسلسل.

الخاتمة والنتائج:

بعد أن تقدم –بفضل الله وحمده- بيان مباحث هذا الموضوع، وأصوله النظرية، وأمثلته العملية؛ يمكن إجمال أهم نتائج البحث بالآتي:

1- إن التسلسل من مباحث الإحالة، لأن الواقع فيه محيل، والإحالة تبطل القول، لذا كان التسلسل ملزما بالإبطال.
2- موضوع التسلسل منطقي، لذلك كان مشتركا بين علوم شتى، وليس مقتصرا على علم النحو، بل هو شائع الاستعمال والتداول في علم أصول الفقه، مثلا، والفقه، والجدل والمناظرة، وغيرها من العلوم التي تكثر فيها الأقوال والخلافات.
3- إن هذا الموضوع جديد من حيث التنظير، والاختصاص بالبحث والتبويب، فلم يتطرق إليه الباحثون من جهة الإلزام من قبلُ، ولم يفرد بالبحث، بل ربما ذكر عرضا مع موضوع الدَّور، ولكن ليس من جهة الإلزام/ فهو حري بالبحث، والدراسة من هذه الجهة.
4- مسائل التسلسل ليست كثيرة، ولا سهلة الاستخراج من بطون الكتب، ولعل هذا من أسباب قلة البحث فيه، وعدم إفراده بالبحث.
5- يمكن عد هذا الموضوع واحدا من المواضيع التي يمكن أن يقال هي اللبنة الأولى لعلم الجدل والحجاج في اللغة العربية.
6- للتسلسل علاقة وثيقة وتداخل بيّن مع موضوع آخر، هو الدَّور، إلا أن بينهما فرقًا تقدم بيانه في مبحث الاصطلاح، ولأن الدور أكثر شيوعا عندهم، وأسهل مأخذا ألحقَ بعض الباحثين التسلسلَ به.

هذا، واللهَ العظيمَ –تعالى- أسألُ أن ينفعني، والقارئَ الكريمَ، بهذا البحث، والله خير مسؤول، وهو المستعان، ونعم الوكيل.

الهوامش:

[1] ينظر: العين: 7/ 192، وجمهرة اللغة: 1/ 204، وتهذيب اللغة: 12/ 208، ومقاييس اللغة: 3/ 60.
[2] مقاييس اللغة: 3/ 60.
[3] ينظر: التعريفات: 57، وكشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 429.
[4] التعريفات: 57.
[5] التعريفات: 57.
[6] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/ 429.
[7] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/ 429.
[8] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/ 429.
[9] ينظر: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: 96.
[10] ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 67 وما بعدها.

[11] الكتاب: 1/ 12.
[12] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 50، وينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 71 وما بعدها.
[13] مجالس ثعلب: 75.
[14] الأصول في النحو: 1/ 38.
[15] التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 16.
[16] الأصول في النحو: 1/ 38.
[17] الجمل للزجاجي: 17.
[18] ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 26.
[19] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 26.
[20] شرح كتاب سيبويه: 1/ 15.
[21] المفصل في صنعة الإعراب: 319.
[22] شرح كتاب الحدود في النحو: 98.
[23] المسائل العسكريات في النحو العربي: 56.
[24] شرح كتاب سيبويه: 1/ 274.
[25] ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 321، واللمع في العربية: صفحة 140، والمفصل في صنعة الإعراب: 363، والكافية في علم النحو: 50، والبديع في علم العربية: 1/ 488، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 288.
[26] اللمع في العربية لابن جني: 140.
[27] شرح التسهيل ابن مالك: 1/ 288.
[28] الكتاب: 2/ 176-177.
[29] الكتاب: 2/ 177.
[30] التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 321-322.
[31] المفصل في صنعة الإعراب: 363.
[32] شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 400.
[33] ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 2055.
[34] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 3/ 315.
[35] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 10/ 131.
[36] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 758.
[37] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 10/ 132.
[38] ينظر الكتاب: 1/ 385-387، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 330-331، وارتشاف الضرب من كلام العرب: 3/ 1572-1573.
[39] ينظر: الكتاب: 1/ 387، والانتصار لسيبويه على المبرد: 110.
[40] ينظر: ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 329، والارتشاف: 3/ 1573.
[41] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 330، وشرح التصريح على التوضيح: 582، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 83.
[42] شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 331.
[43] شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 331.
[44] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 5/ 2274.
[45] سيأتي بيانه في محله بإذن الله.
[46] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 5/ 2274.
[47] ديوان زهير ابن أبي سلمى: 54. ويروى بلفظ (ومن دهر)، وبه ورد في كتب النحو، ينظر: هامش الصفحة في الديوان، والمصادر النحوية المذكورة في المسألة.

[48] ينظر: الكتاب: 4/ 225، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 1/ 306، والمقاصد الشافية: 3/ 589، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 19، وشرح التصريح على التوضيح: 1/ 638.
[49] ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/ 11، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 1/ 306، والمقاصد الشافية: 3/ 589، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 19، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 420، وشرح التصريح على التوضيح: 1/ 638.
[50] معاني القرآن: 1/ 11.
[51] ينظر: شرح التسهيل: 3/ 131.
[52] ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 1/ 64.
[53] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 11/ 117.
[54] ينظر: المقاصد الشافية: 3/ 589.
[55] المقاصد الشافية: 3/ 592.
[56] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 265، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 1926، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 122، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 3/ 85، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/ 142.
[57] ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 1926، والمقاصد الشافية: 4/ 658، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 122، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/ 85.
[58] نتائج الفكر: 180.
[59] ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 345، و حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: 3/ 85. واقترح السيوطي قولا خامسا لم أذكره في المتن خشية الإطالة، وأذكره هنا استئناسا، فقال في همع الهوامع: 3/ 143: "ولو قيل العامل في الكل المتبوعُ لكان له شواهد تؤيده، منها قولهم: إن المبتدأ عامل في الخبر، والمضاف عامل في المضاف إليه، ولم أرَ أحدا قال بذلك".
[60] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/ 142.
[61] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 3/ 85.
[62] الاقتراح في أصول النحو: 345.

المصادر:

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى بن محمد، أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري، المتوفى سنة 1096هـ 1685م، تقديم وتحقيق عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، العراق الرمادي، الطبعة الأولى، 1411هـ-1990م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم-دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل صالح السامرائي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1397هـ-1977م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

- الجمل، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، المحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل، 1404هـ – 1984م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- ديوان زهير ابن أبي سلمى، زهير ابن أبي سلمى(609م)، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1426هـ - 2005م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)
قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن(ت 669هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨ هـ)
تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت ٢٩١ هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، د. ط. د. ت.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، عام النشر: ٢٠٠٢ م.
- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
- المقاصد الشافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، ت مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.